كلمة السيدة بسيمة الحقاوي

وزيرة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية

ورئيسة الوفد المغربي

خلال الحوار التفاعلي الأول مع اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة حول التقرير الأولي للمملكة المغربية

جنيف، 16–17 غشت 2017

بسم الله الرحمن الرحيم. والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

السيدة رئيسة اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

السيدات والسادة أعضاء اللجنة

حضرات السيدات والسادة

أود في البداية أن أعبر، باسم وفد المملكة المغربية المشارك في أشغال هذا الحوار التفاعلي الأول لبلادنا، عن شكري وتقديري للسيد الأمين العام للأمم المتحدة، وللسيدة رئيسة اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والسيدات والسادة أعضاء هذه اللجنة على جهودهم المتواصلة من أجل تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والنهوض بها، ويسرني أن أقدم بين أيديكم صورة عن الجهود الحثيثة التي تبذلها بلادنا في هذا المجال.

حضرات السيدات والسادة

إن المملكة المغربية ما فتئت تعبر عن إرادتها الراسخة والتزامها الثابت بصيانة وتعزيز حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، سواء من خلال توقيعها على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وانضمامها لبروتوكولها الملحق سنة 2007، والتصديق عليهما سنة 2009، أو من خلال مختلف التدابير التشريعية والتنظيمية، والتي توجت في دستور 2011، بالنص في ديباجته على حظر ومكافحة كل أشكال التمييز بسبب الإعاقة، وأقر في فصله 34 هذه الحقوق، وجعل من مسؤوليات السلطات العمومية وضع سياسات وتفعيلها لتيسير تمتع الأشخاص في وضعية إعاقة بالحقوق والحريات المعترف بها للجميع.

وقد راكمت المملكة المغربية مجهودات مهمة، ولاسيما في المجال الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي والمدني، والتي توجت، سنة 2015، باعتماد الحكومة المغربية سياسة عمومية مندمجة للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة 2016-2026، أعدت وفق منهجية ديمقراطية تشاركية مع مختلف الفاعلين، من قطاعات حكومية ومؤسسات وطنية وجمعيات المجتمع المدني العاملة في مجال الإعاقة، وخبراء، وتتضمن هذه السياسة رافعات استراتيجية عرضانية تهم كل المجالات ذات

التدخل الأفقي لمختلف القطاعات الحكومية، ورافعات موضوعاتية تهم مجالات مرتبطة باختصاصات قطاعية، إضافة إلى رافعات للحكامة تهم التدابير والآليات لتتبع تنفيذ وتقويم السياسة العمومية.

حضرات السيدات والسادة

يواصل المغرب اليوم تنزيل التزاماته الوطنية والدولية في هذا المجال، فقد اعتمدت الحكومة، يوليوز 2017، مخطط العمل الوطني لتنزيل السياسة العمومية المندمجة للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة 2017-2021، الذي أعد وفق المنهجية الديمقراطية والتشاركية ذاتها متبنيا المقاربة الحقوقية، ويتضمن المخطط 6 محاور، و24 ورشا، و150 مشروعا، و419 تدبيرا، مع تحديد مؤشرات قياس الإنجاز والأثر، والبرمجة الزمنية، بما سيحقق الالتقائية ويساهم في خلق دينامية جديدة لتعزيز حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة ببلادنا.

فبمجرد ما صادق البرلمان على القانون الإطار 97.13 المتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها ونشر بالجريدة الرسمية ماي 2016، شرعت الحكومة في إعداد النصوص التنظيمية لتفعيله قصد التعجيل بتنزيل مقتضياته، وهو القانون الذي يعتمد مفهوما متقدما للإعاقة يركز على البعد الوظيفي، ويعتبرها محصلة التفاعل بين الشخص والبيئة المحيطة، مستمدا عناصره من المادة الأولى للاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. كما يعتمد تعريف "التمييز على أساس الإعاقة" انطلاقا مما ورد في المادة الثانية من الاتفاقية الدولية، ومفاهيم جديدة تساير التطورات التي عرفها مجال الإعاقة، كمفهوم القدرات المتطورة للأطفال في وضعية إعاقة، والترتيبات التيسيرية، والتنمية الدامجة والمشاركة الكاملة...الخ.

وكان لابد، ونحن نشتغل على بلورة السياسة العمومية والمخطط الوطني، من استحضار البعد الإحصائي في المجال، حيث تم إنجاز البحث الوطني الثاني حول الإعاقة، سنة 2014، الذي تبنى الإطار المنهجي لمجموعة واشنطن للدراسات وإحصاءات الإعاقة، معتمدا النموذج التفاعلي للإعاقة الذي تبنته الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والتصنيف الدولي للأداء والصحة والإعاقة للمنظمة العالمية للصحة. وقد كشفت نتائج البحث أن نسبة انتشار الإعاقة في المغرب تصل على

المستوى الوطني إلى 6.8%، ما يعني وجود 2.264.672 شخصا لديهم إعاقة، حيث أن أسرة واحدة من بين أربع أسر لديها على الأقل شخص في وضعية إعاقة، وتصل نسبة الأشخاص الذين لديهم إعاقة عميقة جدا 0.6% من الساكنة العامة، أي حوالي 199.824 شخصا.

كما أفرز البحث معطيات كمية ونوعية تسلط الضوء على مجالات الخصاص وعلى مكامن الضعف من حيث الاستجابة لاحتياجات الأشخاص في وضعية إعاقة، ونحن لم نجد غضاضة في تقديمها في تقريرنا وعيا منا بأهمية ذلك للوقوف على التحديات بدقة وإيجاد الحلول المناسبة.

ولم يغب عن المملكة المغربية، وهي تنخرط في تفعيل خطة التنمية المستدامة لعام 2030، أن تولي للهدف المتعلق بالإعاقة الأهمية البالغة خصوصا من خلال الأوراش القائمة من قبيل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، التي تعد نموذجا وطنيا تنمويا متميزا، أطلقه جلالة الملك محمد السادس حفظه الله، سنة 2005، للتصدي للإقصاء الاجتماعي بالأحياء الحضرية الفقيرة والجماعات القروية الأشد خصاصا، وتشكل الإعاقة محورا أساسيا في البرامج الخمسة للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وخاصة منها برنامج محاربة الهشاشة، حيث تم بناء وتجهيز مجموعة من مؤسسات الرعاية الاجتماعية، ودعم العديد من مشاريع الجمعيات المحلية العاملة في مجال تربية وتكوين وتأهيل الأشخاص في وضعية إعاقة.

أو من خلال آليات جديدة من قبيل إحداث صندوق دعم التماسك الاجتماعي والذي يستهدف كذلك الأشخاص في وضعية إعاقة الذين يعانون الفقر والهشاشة، من حيث توفير اقتناء الأجهزة الخاصة والمساعدات التقنية الأخرى، وتحسين ظروف تمدرس الأطفال في وضعية إعاقة، وتشجيع الاندماج المهني والأنشطة المدرة للدخل، والمساهمة في وضع وتسيير مراكز الاستقبال، والذي تطورت مخصصاته المالية في سنة واحدة، ما بين 2015 و2016، من 55 مليون درهم إلى 111 مليون درهم، إضافة إلى تخصيصه دعما لفائدة الأرامل، وتستفيد الأم الحاضنة لأبنائها في وضعية إعاقة من دعم مالي مباشر غير مشروط بالسن أو التمدرس.

حضرات السيدات والسادة

أولى المغرب أهمية للولوجيات، ابتداء من القاعدة القانونية والتنظيمية المنظمة لها، باعتبارها من أهم التدابير التمكينية لأي استقلالية ومشاركة كاملة وفعالة للأشخاص في وضعية إعاقة، حيث تم اعتماد أول قانون خاص بالولوجيات سنة 2003، فيما صدر النص التنظيمي المتعلق بتطبيقه سنة 2011، حيث حددت المعايير التقنية الدنيا اللازم توفرها في مجال المعمار والعمران، ومجال النقل والاتصال.

وسيساهم تطوير الإطار التنظيمي والمعياري في تسريع إصدار القرارات التنظيمية المشتركة للمرسوم التطبيقي لقانون الولوجيات، التي تحدد القياسات التقنية والخاصيات المرتبطة بمجالات المعمار والعمران والنقل والاتصال، والتي من المنتظر أن تصدر هذه السنة وفق التزامات القطاعات بموجب مخطط العمل الوطني.

وفي هذا الإطار، أنجزت الحكومة، ما بين سنتي 2012 و2016، برنامجا للتعاون مع البنك الدولي للنهوض بمجال الولوجيات العمرانية والمعمارية، والولوجيات في مجال النقل والاتصال، والذي مكّن من إنجاز دراسات تشخيصية بأربع مدن رئيسية، وتم اتخاذ مدينة مراكش كمدينة نموذجية يحتذى بها في المجال، عبر إرساء الولوجيات المعمارية والعمرانية بالممرات الرئيسية بأهم شوارع المدينة، وبالمرافق العمومية وبالفضاءات المفتوحة للعموم.

أما في ما يتعلق بولوجيات النقل، فتم إنجاز دراسة تشخيصية للوضعية الحالية، وإعداد وثيقة حول المعايير التقنية لولوجيات وسائل النقل العمومي، ووثيقة للبنود والخاصيات التي يجب إدراجها في دفاتر التحملات المتعلقة بتسيير وسائل النقل. وقد بدأ المكتب الوطني للسكك الحديدية في تقديم بعض الترتيبات التيسيرية لفائدة المرتفقين من ذوي الإعاقة.

وفي مجال الإعلام، ينص القانون المتعلق بالاتصال السمعي البصري على ضمان ولوج الأشخاص فاقدي السمع إلى البرامج المبثوثة، حيث تتضمن دفاتر تحملات الفاعلين في المجال مقتضيات تهم توفير الترجمة الفورية للغة الإشارة. فيما لا يزال الخصاص مستمرا في مجال ولوجيات الاتصال

والتكنولوجيا والتنمية الدامجة. وقد وضع له برنامجا غايته توحيد الإشارات وتأهيل موارد بشرية في اللغة، ضمن مخطط العمل الوطني المتعلق بتنزيل السياسة العمومية.

هذا، وعرفت سنة 2016 اعتماد المعهد المغربي للتقييس، كمؤسسة وطنية مرجعية في إنتاج واعتماد المعايير، مجموعة من المعايير المتعلقة بولوجيات الاتصال والتكنولوجيا الحديثة، كتلك المرتبطة بالقدرة على التكيف الفردي وسهولة الوصول للجميع وتفضيلات التمكين الرقمي في مجال التربية والتعليم والتكوين.

حضرات السيدات والسادة

لقد أنشأت بلادنا مجموعة من الأجهزة والآليات لإعداد وتنسيق وتتبع وتقييم الاستراتيجيات والسياسات العمومية في مجال النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة.

وهكذا، أنيطت بوزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية، كجهاز حكومي، مهمة تنسيق وإعداد وتنفيذ السياسة الحكومية في مجال النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة. وأحدثت لجنة وزارية بمرسوم، يرأسها السيد رئيس الحكومة، مكلفة بتتبع تنفيذ مختلف الاستراتيجيات والبرامج المتعلقة بالنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، بما في ذلك تتبع إعمال الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبروتوكول الملحق بها. كما يتم العمل على إحداث مرصد وطني للإعاقة يستهدف خلق فضاء للتفكير والتشاور وتبادل المعلومة بين كل الفاعلين في المجال، والمساهمة في إعداد وتتبع وتقييم مختلف السياسات والبرامج في مجال الإعاقة، وتوفير آلية لليقظة تسمح بتقييم استباقي لتطور قضايا الإعاقة.

كما أحدثت وزارة للدولة مكلفة بحقوق الإنسان، من مهامها مباشرة جميع المهام التي من شأنها التشجيع على احترام حقوق الإنسان في إطار تنفيذ السياسات العمومية، وكذا توفير التقارير بالتعاون مع مختلف القطاعات المعنية.

وخص دستور المملكة مجموعة من المؤسسات الوطنية باختصاصات وصلاحيات في مجالات الرصد والنهوض بحقوق الإنسان عامة، بما في ذلك حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، والذي يشكل المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي إحدى أهم هذه المؤسسات. فالمجلس الوطني لحقوق الإنسان يطرح قضايا الإعاقة خصوصا من حيث إبداء الرأي في التشريعات الخاصة بها وتنشيط النقاش العمومي وإصدار المذكرات والتقارير في الموضوع.

وقد تمت إحالة مشروع قانون جديد متعلق بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان، من بين مستجداته إسناده اختصاصات الآلية الوطنية الخاصة بتتبع تنفيذ اتفاقية الأشخاص في وضعية إعاقة، والآلية الوطنية للوقاية من التعذيب، وآلية التظلم وتتبع حقوق الطفل.

حضرات السيدات والسادة

إن المغرب، منذ عشرات السنين، يطلق الرهان تلو الرهان للرقي بمنظومته التعليمية. ومنذ سنتين، تم إعداد رؤية استراتيجية للتربية والتكوين (2015-2030)، حيث اعتمد المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي مقاربة إصلاحية تروم الإجابة على سؤال التعليم بالمغرب، وضمنها يطرح كذلك سؤال تمدرس الأطفال في وضعية إعاقة الذي يثير القضايا التي تُعيق تمتع الأشخاص في وضعية إعاقة بحقهم في التربية والتعليم على قدم المساواة مع الآخرين، وتأتي رافعة استراتيجية عنوانها "تأمين حق الأشخاص في وضعية إعاقة في ولوج منظومة التربية والتكوين" لتقر توجها تربويا دامجا مع عدم استبعاد أو إقصاء أو فصل أي شخص على أساس الإعاقة من حقه في التربية والتعليم والتكوين.

ولقد بذلت المملكة مجهودات كبيرة، سيما خلال العشرية الأخيرة، فانتقلت نسبة تمدرس الأطفال في وضعية إعاقة، ما بين 6 و17 سنة مثلا، إلى 49,5% أي تمدرس 85000 طفل، بعد أن كانت 34% سنة 2004، وذلك حسب نتائج البحث الوطني للإعاقة لسنة 2014، إضافة إلى إحداث 700 قسم للإدماج المدرسي لفائدة 8000 تلميذ وتلميذة. ولئن كانت مبادرات تحسين شروط التمدرس تتزايد وتتطور، فإن آخرها إصدار مقرر وزاري في ماي 2017 ينص على تكييف الامتحانات الإشهادية بالنسبة للتلاميذ المترشحين لامتحانات نهاية أسلاك التعليم الابتدائي والثانوي

يعتبر نقلة نوعية في مجال توفير بيئة مساعدة على التمدرس، بل وعلى النجاح. وقد استفاد جميع المرشحات والمرشحين من الترتيبات التيسيرية اللازمة، وهي نقلة نوعية في مجال تمدرس الأطفال في وضعية إعاقة.

حضرات السيدات والسادة

من مجالات التحدي أيضا، ولوج المنظومة الصحية والتمتع بخدمات ملائمة تشمل العلاجات والتأهيل الوظيفي وإعادة التأهيل، وهو ورش مفصلي لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة. ولقد قامت المملكة المغربية باتخاذ مجموعة من التدابير القانونية، كالقانون 65.00، الذي صدر نونبر 2002، والمتعلق بالتغطية الصحية الإجبارية الأساسية لأبناء المؤمن، والأطفال المتكفل بهم، كيفما كانت وضعية إعاقتهم، بأن خوّل لهم الحق في الاستمرار في الاستفادة من نظام التأمين الصحي المذكور دون أي تحديد للسن. فيما يحث القانون الإطار 97.13 السلطات العمومية على القيام بالتشخيص المبكر للإعاقة بهدف الحد من مضاعفاتها وتطورها، وينص على الاستفادة من الحق في الحصول على خدمات التشخيص والتطبيب والعلاج وخدمات الترويض وإعادة التأهيل، والخدمات المرافقة عند الاقتضاء، والمعينات التقنية والأجهزة التعويضية والبديلة.

وتم إعداد وتفعيل مخطط قطاعي للصحة والإعاقة يتضمن مجموعة من المشاريع التي تتمحور حول تعزيز البرامج الصحية والكشف المبكر للأمراض المؤدية للإعاقة، وتحسين خدمات تأهيل الأشخاص في وضعية إعاقة، وتعزيز التكوين الأساسي والتكوين المستمر في مجال الإعاقة، وتعزيز الإطار القانوني، والتعبئة الاجتماعية ومحاربة الوصم والتمييز السلبي، وتعزيز البحث العلمي.

كما صادقت الحكومة على مشروع القانون 71.13 المرتبط بمحاربة الاضطرابات العقلية وحماية الأشخاص المصابين، يوليوز 2015، الذي ينص على ضرورة احترام الكرامة الإنسانية لهؤلاء الأشخاص، وحياتهم الخاصة وسرية المعلومات المتعلقة بهم، داعيا إلى أخذ الموافقة المسبقة والصريحة، والحرة لهؤلاء الأشخاص في العلاج أو إذا تعذر ذلك، وبعد استنفاذ كل أشكال الموافقة المستنيرة، الأخذ بموافقة أحد أقاربهم، وذلك في إطار مراجعة الترسانة القانونية بما يتلاءم مع المقاربة الحقوقية،

بهدف تحيين قانون يعود لسنة 1959 المتعلق بالوقاية والتكفل وحماية الأشخاص المصابين بالأمراض العقلية.

حضرات السيدات والسادة

يعتبر الاندماج المهني للأشخاص في وضعية إعاقة مجال تحدي صرف، فمن الانشغالات الكبرى لبلادنا التوظيف بالقطاع العام أو الشغل بالقطاع الخاص أو التشغيل الذاتي عموما، وبالنسبة للأشخاص في وضعية إعاقة على الخصوص، حيث تمت مراجعة نظام الحصيص والمحدد في 7% لفائدتهم للتوظيف في القطاع العام، وصدر، شهر يوليوز 2016، مرسوم بتحديد شروط وكيفيات تنظيم مباريات التوظيف في المناصب العمومية ومرسوم آخر بتطبيق القانون رقم 05.81 المتعلق بالرعاية الاجتماعية للمكفوفين وضعاف البصر، والقانون رقم 07.92 المتعلق بالرعاية الاجتماعية للأشخاص المعاقين، واللذين تضمنا تدابير إجرائية جديدة من شأنها أن تساهم بشكل فعال في تمكين الأشخاص في وضعية إعاقة من الولوج إلى الوظيفة العمومية على قدم المساواة مع الآخرين، من خلال تنظيم مباريات خاصة، يتبارون في ما بينهم على المناصب المخصصة لهم في إطار نظام الحصيص. وتم إحداث لجنة وطنية دائمة لدى رئاسة الحكومة تسهر على تتبع سير هذه المباريات الخاصة.

ولا يزال التحدي كبيرا في مجال تشغيل الأشخاص في وضعية إعاقة في القطاع الخاص نسعى إلى تذليله بتحديد حصيص في إطار تعاقدي بين الدولة والقطاع الخاص، ويقر قانون 65.99 بمثابة مدونة الشغل، الصادر دجنبر 2003، بشكل صريح، بمكافحة كل أشكال التمييز، ومنها الإعاقة، في الولوج إلى الشغل والإدماج المهني.

وفي مجال تشجيع الاندماج المهني والأنشطة المدرة للدخل، يمكّن صندوق دعم التماسك الاجتماعي من دعم حاملي مشاريع مدرة للدخل من الأشخاص في وضعية إعاقة، وذلك في أفق إحداث مقاولات ذاتية وتعاونيات إنتاجية أو خدماتية. ويتم ترصيد هذا النموذج وتعزيزه وتوسيعه، اعتبارا للطلب المتزايد عليه.

حضرات السيدات والسادة

والمغرب يراكم التجارب ويلاحق الإنجازات بالإنجازات، في تواضع كامل أمام التحديات، لا ننسى باستحضار النص الدستوري، أن نذكر الدور الفعال الذي يقوم به المجتمع المدني على جميع الأصعدة، وأن نؤكد على قدرته على الانخراط وفق المنهجية التشاركية التي تتبناها بلادنا في إعداد وتنفيذ مختلف السياسات العمومية والمخططات والبرامج، إلى جانب دورها الكبير في الترافع حول مختلف القضايا ذات الصلة، وحقها اليوم في تقديم العرائض والملتمسات.

وفي هذا الإطار، شاركت الشبكات الجمعوية العاملة في مجال الإعاقة في مختلف محطات المسار التشاوري لإعداد السياسة العمومية المندمجة، سواء في الورشات الموضوعاتية الجهوية، أو عبر المذكرات الكتابية التي تم التوصل بها، إضافة إلى مشاركتها في مناقشة التدابير المسطرية للدعم المتعلقة بخدمات صندوق دعم التماسك الاجتماعي، وفي مناقشة مشروع إحداث المركز الوطني للرصد والدراسات والتوثيق في مجال الإعاقة، ناهيك عن مشاركتها في فعاليات الحملة التحسيسية الأولى حول الولوجيات تحت شعار "توفير الولوجيات، تسهيل للحياة".

وللعلم، فإن مجال الإعاقة عرف تزايدا مضطردا للفعل المدني، خصوصا بعد تطور عددها من 50 جمعية سنة 1994 إلى ما يقارب 1000 جمعية حاليا تغطي جميع ربوع المملكة ويتكتل أغلبها في 35 شبكة جمعوية. كما تحظى هذه الجمعيات بدعم مالي من طرف الدولة لدعم مشاريعها في مجالات متعددة. وقد انتقل دعم الجمعيات العاملة في مجال تمدرس الأطفال في وضعية إعاقة من 16 مليون درهم سنة 2014 إلى 53 مليون درهم سنة 2016. كما تم رصد دعم خاص ببرنامج وطني لإذكاء الوعي، حيث تم خلال سنة 2016 دعم مشاريع متميزة في مجال الترافع، وذلك للقيام خصوصا ببرامج وقوافل توعوية حول الحقوق أو مشاريع تنموية أو خدماتية.

وتخصص الحكومة دعما سنويا لمجال رياضة الأشخاص في وضعية إعاقة، خصوصا الجامعة الملكية لرياضة الأشخاص المعاقين، حيث انتقل الدعم من حوالي 3 مليون درهم سنة 2011 إلى أكثر من 8 مليون درهم سنة 2016.

حضرات السيدات والسادة

إن هذه الجهود كلها قائمة على إرادة وطنية مشتركة يرعاها جلالة الملك محمد السادس، حفظه الله، وتسعى الحكومة إلى ترجمتها على أرض الواقع بالالتقائية المطلوبة، وبإشراك القوى الحية في المجتمع، حيث اجتزنا مرحلة تأسيسية كانت ضرورية خلال الخماسية السابقة 2012-2016، تجلت في توفر بلدنا اليوم على رؤية استراتيجية ومخطط عمل وطني يرتكز على نتائج بحث وطني وقانون إطار ملائم وآليات للتتبع والرصد، وننطلق اليوم في الخماسية الثانية 2017-2021 إلى التفعيل والتنزيل الميداني.

ومن بين الأوراش ذات الأولوية، النصوص التطبيقية للقانون الإطار التي جعلنا لها أفقا زمنيا محددا في خمس سنوات، ومواصلة ورش ملاءمة الترسانة القانونية، إضافة إلى إرساء نظام جديد لتقييم الإعاقة يعتمد النموذج التفاعلي، والذي ساعد على توجيه الدعم الاجتماعي المنصوص عليه في القانون الإطار بشكل دقيق يستهدف الحاجيات الفردية للشخص في وضعية إعاقة، وتيسير ولوجه لمختلف خدمات التيسير والدعم والمواكبة، وإطلاق ورش الهوية اللغوية للأشخاص الصم، من خلال إخراج لغة إشارة موحدة.

غير أن هذه الأوراش المفتوحة اليوم، الضخمة والمترامية، تحتاج إلى خبرات وكفاءات متخصصة يجب أن تتصدر اهتماماتنا لفعالية الإنجاز وقوة النجاعة، وسيكون التنزيل الترابي لمختلف هذه البرامج أكبر تحدي، وستكون الصعوبة فيه مركبة وتحتاج إلى كثير من الملاءمات المختلفة، والتي سنستعين فيها بمختلف الخبرات والكفاءات الفردية والمؤسساتية، الوطنية والدولية، في إطار المتدخلين المحليين أو في إطار شراكات التعاون الدولي.

لكن تبقى محاربة التمثلات السلبية والصور النمطية حول الأشخاص في وضعية إعاقة من أهم التحديات التي تواجهنا، والتي لا يمكن تجاوزها إلا بنشر ثقافة المساواة ومحاربة كل أشكال التمييز. وهذا ورش يجد اليوم مرجعيته في الدستور وآليات الاشتغال في مؤسسات بعينها. كما أننا نعتبره تحديا

ثقافيا وسلوكيا لابد من مواجهته، وهي الأوراش التي تلتقي مع مقتضيات الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

ومن أجل تتبع مدى تنزيل الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وبلوغ الأهداف المسطرة، تم إعداد أول منظومة مؤشرات وطنية للتتبع والتقييم، بتعاون مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا "الإسكوا"، تعتبر واعدة في تحقيق نجاعة الإنجاز

السيدة الرئيسة

سأبقى ووفد بلادي رهن إشارتكم لمزيد من البيانات والتوضيحات اللازمة في مجال حماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها، الذي مهما بذلت فيه من الجهود، وتعاضدت السواعد، سيبقى دائما ورشا مفتوحا لمزيد من العطاء والبذل والخدمات في سبيل تمكين الأشخاص في وضعية إعاقة من كامل الحقوق وأوفر الفرص.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.